# بعيدا عن السياسة قريبا من الاقتصاد

لـؤي عباس غالب

أزمة سياسية اقتصادية اجتماعية نأمل أن تتعافى منها اليمن وإن تدريجيا بعيد التوقيع على مبادرة الشراكة والعهد الجديد ذي الرعاية الخليجية الأممية....الحل الأمثل لخيارات الشباب هو حتما ليس رفض المبادرة بل التعامل معها فالاعتراض عليها ورفضها وتركها تسير في وادي السياسيين دون رقابة هو ما سيكرر تجربة وثيقة العهد والاتفاق.

على الشباب أن يكون أكثر إدراكاً ووعياً بأن ما حدث ليس نتيجة للحراك الشبابي فقط وإنما حدث نتيجة لجملة من العوامل بالإضافة إلى الحراك الشبابي أهمها الضيق الاقتصادي والضغط الخارجي وعدم قدرة أحد على إلغاء الآخر فهذه العوامل مشتركة كلها هي ما خلقت «توازن الرعب «الذي أوصل الأحزاب بشقيها الحاكم والمعارض إلى نقطة توازن نأمل أن تخدم الوطن.

ولتكن نقطة التوازن هذه بما خلقته من نصر وخسارة لكل الأطراف (أحزاباً وأشخاصاً) وبما فوتته من فرصة لانتصار أي طرف وبالتالي أنقذت الشعب من مسلسل تصرفات ثأرية كادت تكون ذات آثار كارثية على اليمن بلداً وعلى اليمني إنساناً، حيث كان المنتصر (أيا كان) سيمارس اجتثاث الآخر.

كل هذا يجعلنا ننظر للتوافق على توقيع المبادرة نظرة تفاؤل جاعلين الحكمة اليمانية هي المنتصر الكبير.

فكما أن أحزاب اللقاء المشترك لم تحقق كل غاياتها إلا أنها حققت جزءاً كبيراً من مطالبها بالمثل حزب المؤتمر وكذا طرف الحراك الشبابي المتواجد في الساحات الذي في طيفه الكبير مكون شباب الإصلاح الذي نزل الى الساحة بتوجيهات للسيطرة على توجهات (مشروع الثورة) بالجبر وفرض الواقع.

نتمنى من الذين كانوا يخوضون معركتهم «من الطرفين» بتعصب أعمى وإقصاء مقيت وكأنهم الحق والحقيقة وكأنهم (اليمنيون) والآخر( صومال)... نرجوا منهم اليوم ومن كل اليمنيين عموما،أن يتركوا العند ويتفهموا ضرورة الفهم وحتمية التفاهم بين المفاعيل السياسية.

ولنجعل من الاتفاق التفاوضي الذي وقع بين قيادات اللقاء المشترك وقيادات حزب المؤتمر والمعروف إعلاميا باسم المبادرة الخليجية وما تبعها من شرح وتفصيل لمرحلة ما بعد توقيعها التي اتفق على جعلها فترة ذات مرحلتين أولى مدتها ثلاثة أشهر تبدأ بالتوقيع وتنتهي بالانتخابات الرئاسية المبكرة التي دعا إليها في فبراير القادم تدار بحكومة شراكة مناصفة برئاسة المعارضة وثانية مدتها سنتان تنتهي بإجراء انتخابات تنافسية بعيد تعديلات دستورية واستفتاء شعبي وهيكلة توافقيه لمؤسسات الدولة في سلكها العسكري والمدني- بمثابة الكف الذي يفيق النائم. انتخابات الكترونية»بعيدا عن السياسة قريباً من الاقتصاد « ولتطوى صفحة الخلاف ولنبدأ جميعا ومن الآن لحظة الثورة التي توصلنا للمرجو.

ولتتكاتف الجهود ولنؤسس لمصطلح جديد في السياسة بالبدء بتجربة نضال شعبي سياسي من اجل هدف الرفاه الاقتصادي ويمن المواطنة المتساوية مبتعدين عن السياسة مقتربين من الاقتصاد ولتكن ثورة من نوع آخر، ...جاعلين من توافق الأحزاب حول المبادرة الخليجية وآليتها بداية لتحول في وعينا كشعب مدركين أهمية أن نساهم وبفعالية عبر كل المتاح من الوسائل غير المؤذية للبلد وللإنسان في تصحيح وتقويم الكل ليكن الشعب صاحب السلطة الحقيقية دون تجيير أو تفويض بشكل لا يعد معه أحد قادراً على الالتفاف عليه ولا خداعه ... محققين بالتطبيق العملي نص أن الشعب هو الذي يهب السلطة لمن يريد عبر انتخابات نزيهة ولتكن مستندة على قواعد بيانات الأحوال الشخصية والسجل المدني «بالبطاقة الشخصية الالكترونية» بما يبعد شبهة الاحتيال عن نتائج الانتخابات ويؤكد نزاهتها.

فالحديث عن انتصار تام بمعنى إسقاط النظام بالطريقة التي كنا نسمع كان سيخلق وضعاً منتصراً لخاسر وسيوجد (نشوة نصر) تجعل من المنتصر، يتصرف بعدم اتزان وكان سيخلق مشاكل تسير بنا إلى كارثة أخطر وأكبر وستخلق ابتداء وضع متطرف مشدود وغير متوازن بما سيخلقه وجود فاعل واحد ووحيد سرعان ما يغشم وسرعان ما يتفكك بتأثير وأثر ثروة السلطة وسلطة الثروة ولكونه عقيدياً «متأدلج عقيدي» سيتصادم مع أطراف عقيدية أخرى وكنا سنشاهد والعياذ بالله صراعات مفتوحة- تسخر لها الإمكانيات- سرعان ما تتطور لتدخل البلاد في حرب مقدسة بين أطياف اليمنيين لكل طرف فيها فتاواه وتأصيلاته الشرعية التي تكفر الآخر وتستبيح قتله وتعتبر قتاله جهاداً.

فما مرت به البلاد منذ فتح بوابة التنافس السياسي من أخطاء تعاظمت مع الاستئثار بالسلطة في1997 م التاريخ الذي أوصلنا للحالي من الظروف هو ماراثون التأزم الذي أوصلنا للحالي من الظروف هو ما سنستعيده بكارثية «حقا ما أشبه الليلة بالبارحة» ،عند التصميم على خلق وضع عدم التوازن بإصرار المتطرفين أو المندفعين أو المتضررين على إخلاء الساحة السياسية من كل منافس بشكل راديكالي قتلا أو اجتثاثا بشكل يطفئ غضب «البعض» ويستدعي غضب الرب.

ختاما .. والقول أن الحل يكمن برحيل الجميع أو بـ«الرحيل المشترك» كما يطرح البعض الآن هو كلام عاطفي وإن كان يريح القلب انه كلام بعيد عن الواقع لكون الغرماء السياسيين لم يتصارعوا من أجل سواد عيون الشعب ولكن خلف الأكمة ما يجب أن لا يخفى على شاب دغدغت أحلامه بثورة تحقق الحلم.

Loay.aswadi@gmail.com

# ثلاث دعوات للتهدئة

عبدالله بجاش

●،، كلما اقتربنا من التفاؤل بأن الأمور تسير نحو التهدئة المطلوبة شعبياً لإخراج الوطن من الأزمة قال التشاؤم: هذا مبتداها .. فالخروقات مستمرة واستحداث التحصينات مازالت سائرة والتصعيد الإعلامي والخطاب الديني للمعارضة يتجهان نحو التصعيد دون الكف عن إتلاف أعصاب الأخرين ومن باب الحرص الإخراج الوطن من هذه الأزمة أطرح ثلاث دعوات لعل وعسى أن تصل إلى التفاؤل بالفرج : الأولى: لجميع الأطراف السياسية مولاة ومعارضة مستقلين وصامتين إلى التفاعل الإيجابي والجاد في التعاطي والتنفيذ الكامل للمبادرة الخليجية وآلياتها المزمنة دون أي تقاعس أو إنتقائيه للتمكت من الإنطلاق وبسرعة نحو إعادة الأمور إلى طبيعتها وبناء ما خلفته الأزمة الراهنة ونتجاوز جميع السلبيات والآثار السيئة الناجمة عن أعمال التخريب والعنف المسلح لأن المرحله تتطلب تضافر جهود كافة الأطراف السياسية وأبناء الشعب اليمني في الداخل والخارج لتحصين اليمن من كل الأخطار وتفويت الفرصة على أصحاب العقول المريضة المتخلفة والتي تسعى إلى العبث بالوطن وأمنه واستقراره.

الثانية: لكافة الإعلاميين صحفيين ومراسلين محليين ودوليين وكذلك مقدمي البرامج السياسية في الفضائيات الخارجية أدعوهم إلى الكف عن الإتهامات والسب والشتائم بالطرق المباشرة وغير المباشرة وليس معقولاً في هذا الوضع الحساس والذي يتجه نحو المصالحة والتهدئة أن تبقى البداة والتي يمقتها اليمنيون صغاراً وكباراً بعد أن خرجت عن حدود الأدب والاحترام وأصبحت ثقافة التجريح هي التي تحكم هذا النهج غير الأخلاقي والذي أعمى العيون والقلوب عن الإنسانية في معاناة أبناء الوطن من هذه الأزمة والتي صنعها ذلك الخطاب الإعلامي الغبي وكان مهمته صب الزيت على النار لإشعال الفتنه واللعب بالمشاعر لتفكيك السلام الاجتماعي في هذا الوطن عن طريق البحث بين كواليس الصراعات عن قفشات لإعادة فبركتها وبثها ونشرها بطرق شديدة التعصب لتظل الكراهية وحب الإنتقام هما السائدان في هذا الوطن الجريح خاصة وهناك من يستغل الأزمة للتجاره بها داخلياً وخارجياً.

الثالثة: وهي لمن يعتلون المنابر ويدعون الخطابة وخاصة منابر أحزاب اللقاء المشترك أدعوهم إلى أن يتقوا الله في وطنهم وعدم تجريح أبنائه وإن كانوا محسوبين على رجال الدين فيجب عليهم نشر روح التسامح وتعميم مشاعر المحبة وأن يعملوا بالنصح وفق ما جاء في كتاب الله وسنة رسوله إلى جانب النصح بالهدايه ومكارم الأخلاق لأن الله سبحانه وتعالى بعث رسوله لإخراج البشرية من الظلمات إلى النور وتعمير الأرض ..

فأنا أتساءل ماذا ينفع اليمنيين إذا ظهر عليهم خطيب من منبر مشؤوم يتناول الأمور الدينية بطريقة تعادي ملايين اليمنيين ويغوص في أعماق مستنقع رهيب في الحيادية ... والمصيبة أنه يعرف ذلك تماماً ويدرك بأنه يغرق فيه.. كل هذا أطرحه بكل صراحه وبراءة للذمة واللهم اشهد بأني بلغت.

# الشعب يريد وجوها جديدة

د/ سعاد سالم السبع*

 .. الشعب اليمني استنفد كل طاقاته وقدراته بسبب فشل وفساد الحكومات المتعاقبة عليه، وحان الوقت ليتمتع هذا الشعب بحكومة تشعر بالمسئولية العامة، وتتقي الله في الغالبية العظمى من هذا الشعب.. الفرصة متاحة أمام الأحزاب المناط بها تنفيذ المبادرة الخليجية لتحقيق هذا الأمل باختيار وزراء جدد لم يختبرهم الشعب في الحكومات السابقة...

وبمعنى آخر الشعب يريد وزراء لم يشتركوا في صناعة معاناة الشعب في الحقب الماضية، ليس الموضوع متعلقا بالتشكيك في نزاهتهم أو خبراتهم أو كفاءاتهم.. لا..لا، بل الموضوع مرتبط بالحالة النفسية العامة للناس، الشعب اليمني صارت لديه مناعة ضد أي مسئول قديم تمت تجربته، حتى وإن كان هذا المسئول جيدا بذاته فقد صار غير مقبول لدى الشعب فقط لأنه كان جزءا من نظام قديم، وهذه هي كيمياء الجماهير النفسية تحكم على نتائج الأداء العام للحكومات ولا تبحث عن مبررات فشل جهة ونجاح أخرى، الشعب يريد تغييرا فعليا يجعل نتائج أداء الحكومة المرتقبة بصورة عامة في صالح تحسين حياة الغالبية العظمى بعيدا عن الشعارات البراقة التي سئم الناس من سماعها... ولذلك فإن اختيار أي اسم سبق له أن شغل مركزا متصلا باتخاذ القرار في الحكومات السابقة لا شك سيشعل فتيل الأزمة من جديد، وسيعرض الفئة التي يمثلها للخسارة الحتمية في الانتخابات القادمة..

اليمن مليء بالكفاءات الوطنية والشعب يتطلع لوزراء جدد تتوفر فيهم خصائص ترضي عامة الناس بعيدا عن المحاصصة والسياسة وغير ذلك من مصطلحات التقاسم ، ومن أهم هذه الخصائص:

١- أن يكون مقبولا في الشارع اليمني أو على الأقل غير معروف بسلوك عدائي ضد أي فئة من فئات الشعب.

٢- أن يكون معروفا بالنزاهة والتقوى على الأقل في الوسط الذي يعيش فيه.

٣- أن يكون متخصصا في المجال الذي سيتولى إدارته

٤- أن يكون مشهودا له بالوسطية والاعتدال في أفكاره وممارساته

٥- أن يكون متقبلا لمشاركة المرأة في التنمية.

٦- أن يقدم كشفا حقيقيا لأرصدته وممتلكاته قبل تعيينه وزيرا

٧- أن يقسم على تقديم مصلحة الوطن على مصلحة حزبه عند تقلد الوزارة مهما كانت الضغوط.

٨- أن يكون صحيا قادرا على العطاء.

تلك هي مواصفات الوزير الذي ينتظره عامة الناس، وإرضاء الشعب يتطلب تضحية كبرى من جميع الأحزاب، وأن يتناسوا مصالحهم الخاصة من أجل الوطن، وحينما يتعافى الوطن سيتعافى الجميع بمن فيهم أصحاب القوى، لأن دمار الغالبية العظمى لحساب الفئة القوية معناه بقاء التسلط وبقاء سخط الشعب واستمرار ثورة شباب سئم الحياة في ظل التهميش ، وإذا جاءت حكومة سيئة من وجهة نظر عامة الناس، فلن يبقى الشباب في الميادين، ولن تثنيهم أي قوة عن اقتحام كل الأمكنة مهما كانت حصانتها ... أتمنى أن تظهر الحكمة اليمانية في اختيار الوزراء في الحكومة الانتقالية، فهي الخطوة الأولى لتضميد الجراح، ولرسم خريطة الدولة المدنية، ولإعادة الوحدة الوطنية وللوفاء لدماء الشهداء الذين سالت دماؤهم في الجانبين... الشعب متلهف لتنفيذ توجيهات حكومة يحبها ويثق فيها فلا تخذلوه تحت بند التقاسم والتوافق الحزبي أرجوكم..

* أستاذ المناهج وطرائق التدريس المشارك بجامعة صنعاء

# اليمن أولاً

إبراهيم محمد زايد

●،، في انتظار التشكيل الحكومي الجديد، وما ستسفر عنه مشاورات تشكيل حكومة الوفاق الوطني بين أطراف العملية السياسية، يتطلع اليمنيون بمختلف شرائحهم إلى الدور الوطني الهام الذي ستلعبه هذه الحكومة باعتبارها حكومة وفاق وطني، وما يترتب على ذلك من مسئولية كبيرة وخطيرة تتجاوز «جزئية» التقاسم والشراكة إلى «عمومية» القاسم المشترك وهو «مصلحة اليمن» ولعل أبرز تحد تواجهه هذه الحكومة يتمثل في إزالة الآثار السلبية التي خلفتها الأزمة التي مرت بها البلاد خلال العشرة أشهر الماضية، وإعادة الحياة إلى طبيعتها، وفرض الأمن والاستقرار والسكينة العامة، حتى يعود المواطنون ممن تضروا خلال هذه الأزمة إلى مزاولة أعمالهم وأنشطتهم اليومية وفتح محلاتهم دون خوف على ممتلكاتهم وأرواحهم، والعمل على توفير الخدمات الأساسية للمواطنين «ماء، كهرباء، غاز... الخ» ، وتوفير المشتقات النفطية الحيوية، وإعادة الأسعار إلى ما كانت عليه، فضلاً عن إنزالها.

وما نرجوه أيضا هو أن لا تتحول هذه الحكومة من حكومة وفاق وطني إلى حكومة شقاق وافتراق، وتبادل للاتهامات وإيجاد ما يسمى بالثلث المعطل والثلث الضامن.. وغيرها من المصنفات الحكومية التي لا تتناسب مع كوننا شعباً واحداً موحداً لا أقليات ولا طوائف ولا مذاهب تحكمه؟!!

والعمل بروح الفريق الواحد الذي يضع نصب عينيه شعار: «اليمن أولاً»

والاتجاه نحو بناء يمن جديد خال من العنف والكراهية وإلغاء الآخر.

وأن نثبت للعالم بأننا نحن اليمنيين أهل الحكمة والإيمان وورثة حضارة هي من أقدم الحضارات الإنسانية.

# الحركة النقابية اليمنية ودورها في الاستقلال الوطني

محمد راجح

●،، تحتفل اليمن من أقصاها إلى أقصاها حكومة وشعباً بالذكرى الـ٤٤ للاستقلال الوطني والذي تم في30 نوفمبر عام1967 م بعد احتلال بريطاني دام عام 128 عاماً.

لا شك أن التغييرات الثورية والثورات المتلاحقة التي عمت العالم العربي في الخمسينات والستينيات من القرن الماضي قد ساعد على نجاح ثورة14 أكتوبر والتي استمرت أربع سنوات، فعلى صعيد البيت اليمني قامت ثورة26 سبتمبر الخالدة عام1962 م لتدعم ثورة 14أكتوبر في كل شيء، وعلى الصعيد العربي والأفريقي قامت ثورة 23 يوليو المصرية والتي قادها الضباط الأحرار بقيادة الزعيم جمال عبدالناصر وكان من أهدافها دعم التحرر العربي ومقارعة الاستعمار الأجنبي وفعلاً دعمت ثورة 23يوليو ثورة 26 سبتمبر ولمدة خمس سنوات والتحم الجندي اليمني بالجندي المصري حتى تم هزيمة المرتزقة، كما وقفت ثورة ٢٣ يوليو مع ثورة ١٤ أكتوبر إلى أن تم رحيل المستعمر، كما شارك في ثورة 14 أكتوبر كل أبناء الشعب اليمني إضافة إلى الجيش والفدائيين وكانت جبهة التحرير والجبهة القومية في مقدمة الفصائل الوطنية وكان الهدف هو رحيل المستعمر البريطاني وتثبيت ثورة 26 سبتمبر الخالدة، لقد لعب قادة العمل النقابي دوراً لا يستهان به في نصرة ثورتي 26 سبتمبر و14 أكتوبر المجيدتين وكانت مدينة عدن في الخمسينات والستينات من القرن المنصرم مزدهرة في كل شيء وساعد ذلك على تنامي الروح الوطنية وازدهار العمل النقابي، ولعب قادة العمل النقابي، في اتحاد نقابات العمال دوراً لا يستهان به ولا يقل تأثيراً عن العمل الفدائي وخاصة النقابات الست وبرز قادة نقابيون كان لهم دور كبير في قيادة الاعتصامات والمظاهرات ضد الاستعمار الغاشم وشهدت مدينة عدن في تلك الفترة نشاطاً نقابياً استثنائياً ولو استمر النشاط النقابي بنفس الزخم إلى ما بعد الاستقلال الوطني لكان العمل النقابي اليمني قد حقق الكثير من المكاسب سواء للعمال أو الوطن..

الخلاصة أن الحرية النقابية اليمنية قد شاركت بفعالية في دعم ثورتي26 سبتمبر و 14أكتوبر المجيدتين كما كان دور مشرف في دعم إعادة تحقيق الوحدة اليمنية في ٢٢ مايو1990 م.